سلسلة دراسات حديثية (١)

نماذج

من أوهام النقاد المشارقة في الرواة المغاربة

بقلم

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري

[illegible]

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

للمراسلة حالياً

مركز الحركة - رمسيس

ص. ب:(١٢٤)القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن صحابته المنتخبين.

أما بعد..

فإن علم الحديث ذو أبحاث وفنون كثيرة، ويقوم في معظمه على معرفة الرجال والتمييز بينهم، وهذا البحث لأستاذنا البحاثة المطلع السيد إبراهيم بن الصديق الغماري حفظه الله، من علماء المغرب وأحد أبناء الإمام محمد بن الصديق الغماري، الذين اشتهروا بالعلم الشريف وبالتحقيقات البديعة، يتحفنا فيه بموضوع هام جداً في التمييز بين الرجال واجتناب الخلط بين تراجمهم.

ومضة تسلط الضوء على خلط وقع في كتب الرجال التي كتبها بعض نقاد المشرق فلم يصيبوا في تراجم جملة من رجال المغرب حيث اختلط الأمر عليهم فجعلوا الواحد اثنين وأكثر أو العكس من ذلك، ونقلوا الجرح دون التعديل أو العكس أيضاً، ولعل هذا يحفز الباحثين أن يقيموا الدراسات الخاصة بهذا الأمر المهم الدقيق البالغ الدقة.

والبحث في الأصل عبارة عن مقالتين نشرتا في مجلة دار الحديث الحسنية (العدد ٣ سنة ١٩٨٢م والعدد ٤ سنة ١٩٨٤م).

وقد استأذنا أستاذنا الفاضل بطبعهما منفصلتين فأجاز بذلك

مشكوراً، و بذلك يتيسر الوقوف عليهما لمَنْ لم يكن من سكان المغرب، حيث قَلّ وصول المجلات والدراسات والأبحاث المغربية إلى المشرق.

نسأل الله تعالى أن يجزي مؤلفها خير الجزاء وأن يجعلها في ميزان حسناته، والحمد لله رب العالمين.

الناشر

القاهرة

في ١١ من شعبان ١٤١٦هـ

* * *

القسم الأول:

المدخل إلى الموضوع

يدرك الباحث المتفحص دون عناء أنّ علماء المشرق الذين لم يدخلوا أقطار المغرب، كالأندلس والمغرب الأقصى وما إليهما، يقعون في أوهام غير يسيرة عندما يتحدثون عن المغرب وتاريخه ورجاله، باستثناء قلّة منهم، كالحافظ أبي الطاهر السِّلَفي نزيل الاسكندرية والمتوفى بها سنة ٥٧٥ هـ، فقد كان له اتصال وثيق بالمغرب وأهله، وبيته يعتبر قبلة الحجاج والطلاب والتجار من المغاربة، وكأنه "بيت مغرب". وكان يعرف أحوال المغاربة وأسرهم وأنسابهم والنابهين من علمائهم، ومن لم يرحل منهم كانوا يكاتبونه ويكاتبهم، يجيزهم و يستجيزهم، والحاجّ منهم كان يعتبر من تمام حجه زيارة السِّلَفي وحضور مجالسه، ويمكن عده بمثابة حلقة وصل بين المشرق والمغرب، فأسانيد المشارقة إلى المغاربة يمر أغلبها من طريقه، والعكس صحيح.

وكالسيد محمد مُرتضَى الزبيدي من المتأخرين، فقد كان له هو الآخر اتصال غير عادي بالمغرب والمغاربة، وبينه وبينهم مكاتبات، وله منهم

زيارات، فحصل له من ذلك تعرّفٌ كاشفٌ على المغرب وأهله، بخلاف غيره من علماء المشرق الذين استغلق عليهم المغرب لأسباب سنحاول التعرف على بعضها فيما بعد.

وهذا على عكس المغاربة بالنسبة إلى المشرق والمشارقة، كما سيتضح من مناقشة أبي العباس المَقَّري في قوله:

(... على أن ابن خلكان وغيره من المشارقة ربما يقع لهم الغلط في تاريخ أهل المغرب لبعد الديار وغير ذلك مما لايخفى على من مارس علم التاريخ، كما أن كثيراً من المغاربة لايحررون تاريخ المشارقة لما ذكرناه، ولذا قال شيخ الإسلام ابن حجر في " إنباء الغُمْر بأبناء العُمر" حين عرّف ابنَ خلدون: ...وصنف التاريخ الكبير في سبع مجلدات... ولم يكن مطلعاً على الأخبار على جليتها ولاسيما أخبار المشرق، وهذا بيّن لمن نظر في كلامه)[1].

ويمكن تحليل كلام المَقري هذا إلى ثلاثة عناصر:

١) **غلط المشارقة في المغرب وأسبابه.**
٢) **تناول المغاربة لقضايا المشرق وتاريخه ورجاله.**
٣) **قضية ابن خلدون.**

---

(١) أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري (١:٢٥)ط لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة.

العنصر الأول

غلط المشارقة في المغرب وأسبابه

أولاً: غلط المشارقة في المغرب:

تدل التجارب والدراسات على أن غالب الوقائع والأحداث التاريخية وكذلك مايسطر في كتب تراجم الرجال من عرض لأعمالهم وتقويم لأحوالهم، كل ذلك يكتنفه حالتان: حالة يكون فيها الحدث أو مضمون الترجمة ظاهراً بيناً واضحاً متسلسلاً منطقياً لالبس فيه ولا غموض، وحالة يكون فيها ذلك مشتبهاً ومتداخلاً، وظاهر التناقض غير منسجم ولا مترابط، بحيث يدرك الباحث أن ماهو مسطر أمامه له خلفيات تحتاج إلى بحث وتعمق لإدراك خفاياه وربط حلقاته.

هذه الحالة الثانية عندما تلابس أحداث المغرب أو ترجمة أحد رجاله ويتناولها المشارقة بالبحث فإنهم يحجمون عن الفحص والمقارنة والتدقيق، واستخدام القواعد التي أصلوها هم أنفسهم للتمييز بين المشتبهات، والفصل بين المتداخلات والوصول إلى الحقائق على ماهي عليها، بل يمرون عليها مرَّ الكرام، ولايكلفون أنفسهم عناء البحث حسب المنهج الذي يسيرون عليه عندما تعترضهم مثل هذه الحالة بالمشرق... وسيتضح كل هذا عند عرض النماذج، ولاشك أن للمشارقة عذرهم في ذلك، لأن

عوامله متعددة كما سيظهر مما يأتي.

ثانياً: أسباب غلط المشارقة في المغرب:

وأهمها فيما يبدو:

١) عدم إتقان أغلب المشارقة للخط المغربي، فتشتبه عليهم الأسماء والأنساب وخاصة المتقاربة في الرسم، وقد وضع العلماء كتباً عديدة للتمييز بين المتشابه من الأسماء والأنساب والكنى والمؤتلف خطاً والمختلف نطقاً، إلخ، إلا أن ذلك عندما يتعلق بالمغرب يعوق الخط المغربي - مع الأسباب الباقية - عن تحريره.

٢) تأخر وصول كتب المغاربة إلى المشرق، على عكس كتب المشارقة التي تصل - في غالب الأحوال - إلى المغرب في عصر مؤلفيها أو بعده بقليل، حيث تُقرأ على مؤلفيها أو على مَنْ قرأها عليهم.

وينتج عن تأخر وصول كتب المغرب إلى المشرق:

أ- تداول الكتاب بين أيدي النساخ فيقع فيه التبديل والتحريف.

ب- انطماس معالم النسخ الأصلية بالمحو والرطوبة وغير ذلك من الآفات.

ج - عدم تحليل الوقائع والأحداث المغربية تحليلاً معقولاً باستقصاء أسبابها من المصادر التي تحكي القول ومعارضه ليمكن تكوين فكرة شاملة عن الواقعة، فقد يصل إلى المشرق كتاب يحمل وجهة نظر معينة عن واقعة ما بعد خمسين سنة من وقوعها، أو تصل ترجمة رجل على شكل، ثم

يصل كتاب آخر يحمل وجهة نظر مغايرة، أو الترجمة على شكل آخر بعد مائة سنة أو قد لايصل، وهكذا تبقى أفكار المشارقة ومعلوماتهم عن المغرب والمغاربة ناقصة غير شاملة ولا محددة، ومعلوم أن تقويم رجل أو حدث لايكون تاماً إلا إذا استوفى عناصر من أهمها الإحاطةُ بسائر الظروف والملابسات، والمقارنة بين الأقوال المتعارضة في كل ترجمة أو حدث.

ثم إنه جرت عادة المؤلفين أن ينقلوا عن بعضهم، وخاصة ما كانت مصادره شحيحة كأخبار المغرب وتراجم رجاله، فإذا غلط مشرقي في أمر مغربي نقل المؤلفون المشارقة الغلط كما هو وتدوول بينهم، وربما نقله بعض المغاربة عنهم كذلك.

٣) أخذُ المشارقة لكتب المغاربة - غالباً- على أنها وِجَادات أو بالإجازة العامة، دون قراءتها على مؤلفيها أو على مَنْ قرأها عليهم، وبذلك يفوتهم تلافي ماتقدمت الإشارة إليه من نَقْص، ولايدققون في ضبط التواريخ والأنساب والأسماء والوقائع.

٤) بُعْد الديار وصعوبة وسائل الاتصال، وابتعاد المغرب عن مراكز الأحداث المهمة في الشرق، وقلة ماكُتب عنه وعن تاريخه ورجاله، أو عدم وصول ماكتب منتظماً وموثقاً إلى المشرق كما تقدم.

ومع كل هذا فلا تُنكر جهود علماء المشرق، وخاصة نقّاد الحديث منهم في محاولة التعرف على أحوال رجال المغرب، باعتبار معرفة أحوال

الرجال من أهم وظائفهم، بما تيسر عندهم من مصادر على علاتها.

والحق أنهم استفرغوا وسعهم وطاقتهم في إبراز تراجم المغاربة على النحو الذي نرى في كتبهم رغم كل ماتقدم، وعذرهم في أوهامهم قائم لامحالة، ويكفي أنه لولا جهودهم في هذا الصدد لبقي العديد من علماء المغرب وأئمته مجهولين أو لايعرف عنهم إلا القليل.

وكتُب الحافظ الذهبي وحده كافية في تجسيد هذا المعنى بكل أبعاده: رغم أوهامها الكثيرة، كما سيتضح من النماذج.

* * *

العنصر الثاني

تناوُل المغاربة لقضايا المشرق وتاريخه ورجاله

وفي ذلك يقول المَقّري: (كما أن كثيراً من المغاربة لايحررون تاريخ المشرق)، مستشهداً بكلام ابن حجر في ابن خلدون.

أما كلام ابن حجر في ابن خلدون فهو واقعة عين واستثناء كما سيأتي في العنصر الثالث.

وأما أن المغاربة لايحررون تاريخ المشارقة: فهذا مالايوافق عليه المَقّري لعدة عوامل يمكن الإشارة إلى أهمها على سبيل الإجمال: ثم على سبيل التفصيل:

أولاً: على سبيل الإجمال: باعتبار أن المشرق هو مهبط الوحي، وبأقطاره استقر معظم الصحابة الذين نقلوا القرآن والسنن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتلقى عنهم تابعوهم وتابعو تابعيهم، ثم تلامذتهم من بعدهم، وبه كان الخلفاء الراشدون وما ظهر في وقتهم من أحداث عظيمة، وهو منشأ الأئمة الكبار في مختلف العلوم الإسلامية، ثم به مكة والمدينة مقصد الحجاج والزوار، فلاريب أن المغربي إذا أراد أن يكمل فرائض دينه، ويتقن لغة كتابه، ويتلقى العلوم من مصادرها الأصلية وتعلو روايته، فعليه أن يرحل إلى المشرق لتحقيق كل ذلك، وما لايحصى من المنافع التي تعود عليه في دينه وثقافته.

وهكذا صب المغاربة اهتمامهم الكلي على المشرق يدرسون تاريخه، ويحللون أحداثه ويحفظون أسماء رجاله وأنسابهم وأشعارهم ويحيطون بتراجمهم، مع قدر كبير من الاستيعاب والضبط والتثبت، فشدوا الرحال إلى المشرق، ومنهم من شد أكثر من رحلة، وتقصوا حقائق الأخبار في أماكنها، ورووا الكتب عن مؤلفيها، أو عن ثقات من رواها عنهم، محاولين ما أمكنهم تلافي النقص الذي يسببه لهم بعد ديارهم عن مركز الأحداث الإسلامية الكبرى.

وكان رائدهم -دائماً- هو الاعتناء الفائق بتحقيق الروايات والتواريخ، وضبط الأسماء والألفاظ وتصحيح النسخ، واستبعاد الأخطاء، والتمييز بين المشتبهات، حتى فاقوا المشارقة في هذا الصدد، واعتبروا

متشددين في اعتبار الضبط إلى حدِّ التزمّت، بل ربّما عاد عليهم تشدّدهم بنقيض قصدهم، فالعلو الذي ينشدونه في أسانيدهم بسبب ردهم للروايات لأدنى هفوة تصدر من راوٍ فيما يرجع إلى الضبط، وقد لاحظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" في ترجمة الحافظ ابن الفخار المالقي، أن المغاربة نازلون في أسانيدهم، وبيّن الحافظ السخاوي في "فتح المغيث" سبب هذا النزول فقال:(إن العلو المعتبر عند المغاربة هو علو الصفة لا علو المسافة)[1] ولعل ذلك يفسر لنا قول القاضي عياض في باب ضبط اختلاف الروايات من "الإلماع":(والناس مختلفون في إتقان هذا الباب، ولأهل الأندلس فيه يدٌ ليست لسواهم)، ونقل في ترجمة شيخه أبي جعفر بن المرخي المتوفى سنة ٥٣٣ من "الغنية" عن أبي علي الجيّاني قوله فيه وفي أبي بكر بن مغوز المعافري: (ليس من هنا إلى مكة في هذا الباب مثلهما).

ويكفي أن نستشهد في هذه العجالة بمثال واحد على تشدد المغاربة في الضبط وعدم تساهلهم فيه، توجد منه العشرات في كتبهم:

ترجم ابن الأبار في " التكملة" للحافظ الأندلسي الكبير أبي العباس النباتي المعروف بابن الرومية الإشبيلي- وله شأن عظيم عند حفاظ المشرق كما سيأتي قريباً- وبعد أن وصف حفظه واطلاعه وتمكنه في علم

---

(١) علو المسافة هو تقليل عدد الوسائط من غير نظر إلى حال الراوي، وعلو الصفة هو النظر إلى حال الراوي أولاً وبالذات، وتمكنه أو عدم تمكنه في باب الضبط، كأن يكون أحفظ أو أتقن أو أقدم سماعاً أو ملازمة لشيخه وهكذا، مع مراعاة بقية شروط الصحة.

الحديث، قال: (رأيته ولقيته غير مرة، ولم آخذ عنه ولااستجزته)، وتبحث عن سبب هذا الترك من ابن الأبار لهذا الرجل رغم طوافه بالمشرق وحصوله على روايات عالية ماحَلَم بها ابنُ الأبار في الأندلس ! فتجد أنه قال قبل ذلك في ترجمته: (وغيره أضبطُ منه).

وهذه العبارة لايخطر على بال مشرقي أن يتحامى مثل النباتي من أجلها، لأنها تصنف عندهم في مراتب الجرح الخفيفة حتى أن بعضهم لم يعتبرها جرحاً باعتبار أنه مامن راوٍ إلا وغيره أضبط منه في شيخ أو بلد، فمالك مثلاً أضبط في الحجازيين منه في العراقيين، وهو أضبط في الزهري من الليث، والليث أضبط في المصريين منه، وشعبة أضبط في العراق منهما، وهكذا.

وباعتبار هذا التشدد في الضبط، كان المغاربة الذين لم تتيسر لهم الرحلة إلى المشرق كابن عبد البر، وأبي علي الجَيَّاني، والقاضي عياض، وابن القَطَّان، وابن الأبار: أكثر ضبطاً وأشد تحرياً فيما يرجع إلى المشرق والمشارقة ممن رَحَل، حتى لايُدْخَلوا من هذه الناحية.

ثانياً: على سبيل التفصيل: ويمكن الاكتفاء هنا - على سبيل المثال لا الحصر - بعرض قُلٍّ من كُثْرٍ من مؤلفات المغاربة التي تخص المشرق وأخباره وتراجم رجاله، وسنرى منها مايستدرك على المشارقة أخطاءهم في هذا المجال، ويحقق ويضبط الوقائع والتواريخ والأنساب المشرقية، والحال أن عدداً من مؤلفيها لم يرحلوا إلى المشرق، فمنها:

• "تاريخ في المحدثين" لأبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجيلي المتوفى سنة ٣٥٠هـ، وهو خاص بالرواة المشارقة، وقد قال فيه ابن حزم في "رسالة تفضيل الأندلس": (ماوضع في الرجال أحدٌ مثله، إلا مابلغنا من تاريخ محمد بن موسى العقيلي، وأحمد بن سعيد هو المتقدم في التأليف، القائم في ذلك).

• "الذيل على تاريخ البخاري" لمسلمة بن القاسم القرطبي المتوفى في سنة ٣٥٣هـ، اشترط ألا يذكر فيه إلا مَن أغفلهم البخاري، فاستدرك عليه رجالاً ماعُرفوا وعُرفت أحوالهم إلا من جهته، كما نجد النقول عنه بكثرة في كتب حفاظ المشرق، وقد عدَّل وجرَّح وأزال الجهالة عن رجال، وقال الحافظ ابن حجر عن مؤلفه: "إنه رجل كبير القدر".

• "ماروى الكبار عن الصغار" لنفس المؤلف.

• "المؤتلف والمختلف" للحافظ أبي الوليد ابن الفرضي، وتوجد النقول أيضاً عنه بكثرة في كتب المشارقة.

• "التمهيد" لابن عبد البر، وأهميته في ضبط الوقائع والتواريخ والأنساب لاتخفى على دارس.

• "الاستيعاب" له، وقد أثبت فيه الصُّحبة لرجال، ونفاها عن آخرين، واستدرك على المشارقة، وناقش وبيَّن وفصَّل، بحيث يعتبر أحد

الأصول المعتمدة في هذا الباب، والحال أن مؤلفه لم يبارح الأندلس.

• " كتاب الكُنى " له.

• " الأنساب " له.

• " جَمْهَرة أنساب العَرَب" لابن حزم.

• " التعديل والتجريح، لمن خَرَّج له البُخاري في الجامع الصحيح" لأبي الوليد الباجيّ، ولايخلو كتابٌ في تراجم رجال الصحيح من النقل عنه.

• " تقييدُ المُهْمَل وتَمْييزُ المُشكل" لأبي علي الجَيّاني المتوفى سنة ٤٨٩هـ ويعتبر أصل الأصول فيما يرجع إلى شرح الغوامض والمبهمات والمشكل من أسماء رجال الصحيحين وكناهم وألقابهم.. إلخ، ثم التنبيه على الأوهام الواقعة من رُواة الكتابين عن الشيخين فيما يرجع إلى ماتقدّم، بحيث يعتبر صدور مثل هذا الكتاب غريباً من شخصٍ لم يرحل عن الأندلس.

• " مَشارق الأنوار " للقاضي عِياض، وقد أربى فيه على شيخه الجَياني وزاد وأفاد في هذا المعنى فوائدَ لاتوجد عند غيره، وهو الآخر لم يبارح المغرب والأندلس.

•"لِسَان البيان عمّا في كتاب أبي نصر الكلاباذي من الإغفال والنسيان" لأبي عبد الله بن يربوع الإشبيلي المتوفى سنة ٥٢٢هـ، وهو

استدراك على كتاب الكلاباذي في رجال البخاري.

- " المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج " له.

- " الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام" لأبي محمد اللخمي الرشاطي المرّي، ويكفي أنه استدرك على الدارقطني حافظ الدنيا.

- " أنساب الرواة " له. [1]

- " غوامض الأسماء المبهمة" لأبي القاسم بن بشكوال في عشرة أجزاء.

- " أخبار الأعمش " له.

- " أخبار النسائيّ " له.

- "أخبار المحاسبيّ " له.

- " أخبار إسماعيل القاضي" له.

- " أخبار ابن وهب " له.

- "أخبار ابن المبارك " له.

---

(١) سماه الحافظ الذهبي: اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار. اهـ. جلال.

• "الرَّوْض الأُنُف" للسُّهيليّ، وأهميته في تحقيق الوقائع وشرح الغوامض وضبط التواريخ والأسماء والأنساب لاتخفى على باحث.

• "بيان الوَهَم والإيهام" لأبي الحسن بن القَطّان الفاسي، وقد أتى فيه بما يُتعجب منه في هذا الباب كما بينت ذلك بتفصيل في الأطروحة التي حضّرتها عنه بعنوان: علم العلل في المغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القَطّان، يسر الله مناقشتها وأزاح العوائق عن طريق دار الحديث الحسنية عمرها الله[1].

ولم أتعرض هنا لفهارس المغاربة ورِحْلاتهم، ومعطياتها في هذا المضمار، فإن لها مقالاً خاصاً أو بحثاً مفرداً إن شاء الله.

ولنختم هذا العرض الوجيز بنبذة عن:

• " الحافل في تَذْيِيل الكامل " لأبي العباس النباتي الذي تقدمت الإشارة إليه:

يعتبر " الكامل في الضعفاء" لأبي أحمد ابن عَدي الجُرْجاني، الذي يقع في عشرين مجلداً، أجمع كتاب في موضوعه: وعليه بنى الذهبي كتابه "ميزان الاعتدال" حيث استدرك مَنْ أغفلهم ابنُ عدي، وأضاف مَنْ جاء بعد ابن عدي من الرجال.

---

(١) وقد تمت مناقشتها وطُبعت في جزئين كبيرين عن وزارة الأوقاف المغربية، وهي رسالة رائقة وبحث جيد ممتع، يلزم طالب العلم مطالعته. اهـ. جلال.

ومن أهم مصادر الذهبي في استدراكه على الأصل ذيله المسمى "بالحافل" لابن الرومية الإشبيلي، كما قال في مقدمة "الميزان":

... فهذا كتاب ألفته بعد كتابي المنعوت بـ" المغني" وطولت فيه العبارة، وفيه عدة من الرواة زائد على مَنْ في المغني، زدت معظمهم من "الحافل المذيل على الكامل".

ثم كان " الحافل" من أهم مصادر زيادات ابن حجر في " لسان الميزان " على الذهبي. كما في الأمثلة التالية:

١ - لسان الميزان(٢١/١): أبان بن جعفر النجيرمي... أورده الذهبي في ذيل الضعفاء. فقال: كذاب كان بالبصرة، كذا أورده تبعاً للنباتي في "الحافل ذيل الكامل".

٢ - لسان الميزان(٤١/١): إبراهيم بن بكر الشيباني الأعور كوفي.. تبع فيه المصنف -أي الذهبي- صاحب الحافل.

٣ - لسان الميزان(٣٣١/١): أخشن السدوسي عن أنس. قال الموصلي: حديثه ليس بالقائم، روى عنه عبد المؤمن بن عبيد الله السدوسي. قاله النباتي في الحافل. قال: ولم يخرج الموصلي من عهدة عبد المؤمن.

٤ - لسان الميزان(٣٦٩/١): إسحاق بن كثير من التابعين... ولم يذكر له الأزدي شيخاً سوى إسماعيل بن مسلم. وتعقبه النباتي بأن

به هذا هو إسماعيل بن سليمان الأزرق، وليس بحجة.

وهكذا نجد" الميزان" و" لسانه" لعلمَيْ هذا الشأن مملوءين بالنقل عن
ل واعتماده وتسليم كلامه في الرواة المشارقة.

العنصر الثالث

قضيــة ابن خلدون

إذا لاحظ الحافظ ابن حجر على ابن خلدون أنه لايحرر تاريخ
ارقة فهي ملاحظة ينبغي أن تقصر على ابن خلدون وحده، ولاتتعدى
غيره، فيجعل حجة على المغاربة كلهــم.

نعم، باعتبار أنّ لكل قاعدة شواذ كما يقال، والاستقراءات تكون في
لمها أغلبية، فقد وُجد مغاربة قلائل مثل ابن خلدون يَهِمُون في أمــور
رق، كابن حزم على جلالته وحفظه واطلاعه، فقد ألف ابن القطان
سي كتاباً انتقــد فيه أوهام ابن حزم في " المحلّى" في أسماء الرجال،
سابهم وفي التواريخ وما إلى ذلك، نقل جملة وافرة منه في كتابه " بيان
سم والإيهام"، والحق أنّ بعض تلك الأوهام فاحش، وكذلك ألف بعض
خرين من علماء المشرق، وهو الســيد أحمد رافع الطهطاوي المصري
في سنة ١٣٥٤هـ كتاب"المــسعى الحميد إلى بيان وتحرير الأسانيد"
نبه فيه عن أوهام غريبة في إحدى الفهارس المغربية المشــهورة: وتوجد
لك أوهام هنا وهناك لبعض المغاربة، ولكن كل ذلك يُعــد من الشــواذ

التي لاتقدح في النتيجة العامة المستخلصة مما تقدّم، على أنّ ابن حجر كان سيء الرأي في ابن خلدون بصفةٍ خاصّة، ولامجال لذكر تفاصيل ذلك الآن، ولنكتف بإشارة عابرة ذكرها الحافظ السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" حيث قال:

(... وكذا مَدَح تاريخ ابن خلدون صاحبُه التقي المَقريزي... ولم يوافقه شيخنا ـ أي ابن حجر ـ إلا في بعض، وحقق أنه لم يكن مطلعاً على الأخبار على جليتها، ولاسيما أخبار المشرق، وهو بيّن لمن نظر في كلامه).

وقال: (كان ابن خلدون يجزم بصحة نسب بني عبيد ـ الذين كانوا خلفاء بمصر وشهروا بالفاطميين ـ إلى علي رضي الله عنه ويخالف غيره في ذلك، ويدفع مانقل عن الأئمة من الطعن في نسبهم ويقول: إنما كتبوا ذلك المحضر مراعاة للخليفة العباسي.. قال شيخنا ـ أي ابن حجر ـ: وابن خلدون كان لانحرافه عن آل علي يثبت نسبة الفاطميين إليهم لما اشتهر من سوء معتقد الفاطميين، وكون بعضهم نسب إلى الزندقة وادعى الإلاهية كالحاكم، وبعضهم في الغاية من التعصب لمذهب الرفض حتى قتل في زمانهم جمع من أهل السنة، وكان يُصرح بسَبِّ الصحابة في جوامعهم ومجامعهم، فإذا كانوا بهذه المثابة، وصح أنهم من آل عليّ حقيقة التصق بآل عليّ وكان ذلك من أسباب النفرة عنهم، نسأل الله السلامة).

فاتضح أن احتجاج المقري بكلام ابن حجر في ابن خلدون على المغاربة عموماً هو احتجاج في غير محله، والله أعلم.

* * *

القسم الثاني:

النماذج

النموذج الأول:

أورد ابن حزم في "المحلى"(٩/١) حديثاً من طريق وهب بن مسرة عن محمد بن وضّاح، فكتب العلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر- رحمه الله- تعليقاً من جملته: (ووهب هذا هو أبو الحزم التميمي كان حافظاً للفقه والحديث والعلل، فاضلاً ورعاً، أخذوا عليه هفوة في الكلام في القدر).

ولاشك أن الشيخ أخذ هذا الكلام عن الحافظين الناقدين: الذهبي وابن حجر، فقد قال الذهبي في " الميزان"(٤/ ٧٤):

محمد بن مفرّج القرطبي، قال ابن الفرضي: تُرِك لأنه كان يدعو إلى بدعة وهب بن مسرة.

وقال ابن حجر في " اللسان"(٥/ ٣٨٧)، متمماً كلام الذهبي:

ووهب كان قدرياً، وفي المغاربة: محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج من الحفاظ، يحرر ترجمته، هل هو المراد هنا أو غيره؟ وقد نسب هذا الحافظ إلى جده الأعلى مفرج في عدة أسانيد، فالظاهر أنه هو، وكانت

وفاة هذا الحافظ سنة ٣٨٠، وقد أثنى عليه بالحفظ والضبط جماعة من الأئمة، منهم: ابن الفرضي، وابن عفيف، والحميدي، وذكر من جملة تصانيفه: " فقه الحسن البصري" في سبع مجلدات.

وقال في ترجمة وهب بن مسرة من " اللسان"(٦/٢٣١):

وهب بن مَسَرَّة التيمي أبو الحزم من العلماء بالفقه والحديث، وتكلم في شيء من القدر، فعابوا عليه، وتبعه جماعة على مقالته، مات سنة ٣٤٦هـ.

والملاحظ أنّ الذهبي وهم في وهب بن مسرة فتبعه ابن حجر مزكياً وهمه ومضيفاً إليه أوهاماً أخرى فنتج عن ذلك سلسلة من الأغلاط:

أولها: أن ههنا أربعة أشخاص جعلهم الذهبي ثلاثة، وابن حجر اثنين، وهم:

١) محمد بن عبد الله بن مسرة القرطبي.

٢) وهب بن مسرة الحجاري.

٣) محمد بن مفرج القبي.

٤) محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج الحافظ.

ولاعلاقة لأحد هؤلاء بالآخر لا من قريب ولا من بعيد كما سيظهر بعض ذلك من:

ثاني الأغلاط: أنّ الذي نُسب إلى القَدَر والاعتزال وخالف رأي الجماعة بالأندلس، وظهر بمذهب جديد في الأصول، فأحرقت كتبه

وجرح أتباعه، هو: محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح الجبلي، وهو من أهل قرطبة وبها مات سنة ٣١٩هـ.

أما وهب بن مسرة العالم السني المحدث الحافظ راوية ابن وضاح وتلميذه الملازم له، فهو: وهب بن مسرة بن مفرج بن حكم التميمي من أهل وادي الحجارة فكان يعرف بالحجاري، وبها أقام ولم يدخل قرطبة إلا للسماع أو إسماع أصول ابن وضاح، وتوفي سنة ٣٤٦هـ، فهو أبعد الناس عن التهمة التي ألصقها به الحافظان الذهبي وابن حجر.

ثالثها: أن محمد بن مسرّة المبتدع له بالأندلس شهرة كبيرة وقصص مأثورة بحيث يستغرب خفاء شأنه على مثل الذهبي مؤلف " تاريخ الإسلام" العظيم، حتى يخلط بينه وبين وهب بن مسرة!! والحال أنه لا رابطة تجمعهما، والغالب أنه تحرّفت عليه نسخة " المدارك " للقاضي عياض، فقد نقل في ترجمة وهب من " تذكرة الحفاظ "(٣/ ٨٩١)عن عياض قوله فيه: (بدت منه هفوة في القدر)، مع أن عياضاً قال في ترجمة وهب من "المدارك" (٤/ ٤٥٢.ط. بيروت) عكس ذلك. قال: (وله كتاب في السنة وإثبات القدر)، ولم يتعرض لهفوة ولاغيرها، بل وصفه بأنه: (كان حافظاً للفقة بصيراً به وبالحديث بصراً حسناً، ضابطاً لكتبه، مع ورع وفضل ودارت عليه الفتيا بموضعه... وسمع عليه عالم عظيم...وإليه كانت الرحلة في حياته).

وعلى فرض أنه بدت منه هفوة، فالهفوة بمجردها لاتقتضي أن

يكون داعية إلى مذهب وله أتباع يُزكون وتُطرح رواياتهم، مع أن الله يعلم أنه بريء من الهفوات، ولو بدت منه أقل هفوة في المعتقد لطرحه الأندلسيون قاطبة، ولما شدوا الرحال إليه واستقدموه إلى قرطبة للسماع منه، كما يعلم من تشددهم البالغ في هذا الباب، ولما ملأ ابن حزم كتبه من روايته، وقد اشترط في أول "المحلى" أن لايحتج فيه إلا بحديث صحيح عنده، ومعلوم أن خبر الآحاد الصحيح عنده - بصرف النظر عن كونه في الصحيحين أو غيرهما- يفيد عنده العلم لا الظن، ولايفيد العلم عنده إلا ورواته سالمون من كل مايقدح في العدالة التي من أهم مفاهيمها عنده مجانبة البدع.

وهكذا راح وهب بن مسرة ضحية اشتراكه في النسبة إلى " مسرة " مع محمد بن مسرة الفيلسوف، فأدخله ابن حجر في " لسان الميزان" المخصص للمتهمين والضعفاء، وذلك ظُلم له نتج عن عدم استخدامه هو والحافظ الذهبي- رحمهما الله – لما يستخدمانه بالنسبة إلى المشاركة في التمييز بين المؤتلف أسماؤهم وأنسابهم، والحال أن التشابه يكون كاملاً في الاسم واسم الأب والنسبة والبلدة والزمان، ومع ذلك يميزان بين عدد كبير من الرواة على هذا الشكل، لا بين رجلين لاعلاقة بينهما إلا التشابه في اسم أب هذا، وجَدّ هذا.

رابعهما: محمد بن مفرج الذي نقل الذهبي عن ابن الفرضي **أنه تُرك** لأنه يدعو إلى بدعة (وهب) بن مسرة، لابأس من الإتيان بنص ابن

الفرضي فيه ليزداد هذا الأمر وضوحاً:

قال ابن الفَرَضي في "تاريخه" (٨٤/٢): محمد بن مفرج بن عبد الله ابن مفرج المعافري، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بالقبي. سمع من قاسم بن أصبغ و غيره، ورحل إلى المشرق، فسمع بمكة من ابن الأعرابي، وبمصر من عبد الملك بن محمد بن بحر بن شاذان الجلاب، ولقي بها أبا جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، فروى عنه تآليفه في إعراب القرآن، وفي المعاني، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك، وهو أول من أدخل هذه الكتبَ الأندلسَ روايةً؛ وكان يعتقد مذهب ابن مسرة، ويدعو إليه، وكان قليل العلم، حدث وسمع الناس منه، ثم ترك الناس الأخذ عنه.

فلم يقل ابن الفرضي أنه دعا إلى بدعة وهب بن مسرة، بل قال ابن مَسَرّة فقط، وابن مسرة معروف من هو بالأندلس، وقد ترجم له ابن الفرضي قبل ذلك (٤١/٢) ترجمة بيَّن فيها أمره. ومما جاء فيها: اتُهِمَ بالزندقة، فخرج فاراً، وتردد بالمشرق، فاشتغل بملاقاة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة، ثم انصرف إلى الأندلس، فأظهر نسكاً وورعاً، واغترَّ الناس بظاهره، فاختلفوا إليه وسمعوا منه، ثم ظهروا على سوء معتقده، وقبح مذهبه، فانقبض من كان له إدراك وعلم، وتمادى في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدانوا بنحلته...

فلا أدرى من أين جاء استنتاج أن ابن مسرة الذي تبعه محمد بن مفرج هو وهب؟!

خامسها - وهي تخص الحافظ ابن حجر وحده - :

أنه وقف على تاريخ ابن الفرضي؛ لأنه ينقل عنه كثيراً في كتبه، وقد رأينا قول ابن الفرضي في ابن المفرج هذا إنه كان قليل العلم، ولّما استنتج ابن حجر أن ابن مفرج هذا هو محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج قال:

أ - إنه من الحفاظ [illegible]

ب - أثنى عليه الأئمة، منهم: ابن الفرضي، وابن عفيف، والحميدي بالحفظ والإتقان.

جـ - تتبع فقه الحسن البصري (وحده) في سبع مجلدات.

فهل يكون الحافظ الذي هذا شأنه: قليل العلم ؟

سادسها - وهي تخص ابن حجر كذلك - قوله في ابن مفرج: (وذكر المصنف - يعني الذهبي - في الحفاظ ان ابن الفرضي روى عنه وأنه روى عن وهب بن مسرة، فالظاهر أنه هو).

فقد استنتج أن ابن مفرج القني هو ابن مفرج الحافظ، ورتب استنتاجه على النحو الذى ذكر، وهو غريب لأمرين:

الأول: أن الذهبي لم يذكر في ترجمة ابن مفرج الحافظ من " التذكرة" (١٠٠٧/٣) أنه روى عن وهب بن مسرة، ولا ذكره في شيوخه حتى يستنتج ما استنتج، بل لم يذكر أحد أن ابن مفرج الحافظ روى عن وهب بن مسرة، لا ابن الفرضي تلميذه، ولا الحميدي ولا

عياض ولاغيرهم! وإن كانت لاتستحيل روايته عنه إذ توفي وهب سنة ٣٦٤هـ وابن مفرج ٣٨٠ هـ، ولكن لم يذكروا أنهما اجتمعا.

الثاني: الاكتفاء بالرواية عن شيخ ما في تحديد شخص الراوي غريبٌ في حد ذاته، لأن ذلك إنما هو عندهم من جملة القرائن والمرجحات، وليس أصلاً مستقلاً في التعريف بالراوي.

وبعد: فإن إسم " مفرج " شائع جداً بالأندلس، وفي علمائهم عددٌ كبير ممن اسمه أو اسم أبيه أو جده: "مفرج" وكتب تراجمهم من كتاب الخشني إلى "الإحاطة " لابن الخطيب طافحة بهذا الاسم، ولازالت أسر أندلسية في شفشاون وطنجة تحمل اسم " مفرج" إلى الآن.

وقد ترجم ابن الفرضي في تاريخه فيمَنْ ترجم لهم ممن يحمل هذا الاسم: لمحمد بن مفرج القبي أحد أتباع ابن مسرة، ولشيخه محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج الحافظ الكبير الرحال، في الجزء الثاني ص ٥٩.. ومما قاله في ترجمته: (... وكان حافظاً للحديث، عالماً بعلله، بصيراً بالرجال، صحيح النقل، جيد الكتاب على كثرة ماجمع، سمع منه الناس كثيراً، وأليتُ الاختلاف إليه والسماع منه، من سنة تسع وستين، إلى أن اعتل علته التي توفي بها، وأجاز لي جميع مارواه غيره مرة، كتب لي ذلك بخطه، ولأخي).

فأظن أنه لامجال للاشتباه بعد هذا بينه وبين أي "ابن مفرج" آخر!

كما أنه لامجال للاشتباه بين وهب بن مسـرة الحجاري الحافظ وبين محمد ابن مســرة القرطبي الفيلسوف.

* * *

النموذج الثاني:

قال الحافظ ابنُ حجر في " لسان الميزان "(١/ ١٤٧ رقم ٤٧٠):
(أحمدُ ابن الجَبَّاب أبو عُمَر القُرطبي: قال ابن حزم: كان شديد الغفلة. قلت: بفتح الجيم بعدها موحدة ثقيلة نسبة لبيع الجِبَاب بكسر الجيم والتخفيف جمع جبة، واسم والد أحمد هذا : خالد بن يزيد، ويكنى أبا عُمر بضم العين وفتح الميم، وهو محدث مشهور من كبار الحفاظ بالمغرب، روى عن بقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح، ورحل فسمع من إسحاق الدبري، وعلي بن عبد العزيز وغيرهما. قال عياض: كان إماماً في الفقه والحديث وسمع منه جمع كبير، وصنف " مسند مالك " وتصانيف أخرى ومات في جمادى الآخرة سنة اثنين وعشرين ومائتين عن ٩٦ سنة).

هذا كلام الحافظ - رحمه الله - وفيه مزاوجةٌ بين ترجمتين لرجلين لاعلاقة لأحدهما بالآخر، ولايشتركان إلا في الأندلسية وفي اسم أحمد والكُنية:

الأول: أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم المعروف بابن الجُبَّاب - بالجيم- الحافظ الكبير، المولود سنة ست وأربعين ومائتين، والمتوفى سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة، عن ٧٦ سنة، لا ٩٧ كما ذكر الحافظ أو تحرّف على الناسخ أو الطابع، وهذا هو الذي ذكر تفاصيل ترجمته بعد قوله: (قلت) إلخ، ونقل مضمنها عن القاضي عياض، وربما

أضاف إليه من " تاريخ ابن الفرضي " و " اللباب "لابن الأثير و " تذكرة الحفاظ " للذهبي [١].

أما الثاني فقد نقل ترجمته - أو الكلام الذي صدر به الترجمة - من "جذوة المقتبس" للحُميدي، وها هو ذا نصه في (ص١١١) :(أحمد بن الحباب (بالحاء) أبو عمر، قرطبي من أهل العربية والأدب، كان أستاذاً مقدماً، أخبرني أبو محمد علي بن أحمد (يعني ابن حزم) وغيره: أنه كان مع حذقه بالأدب وتصرفه في العربية شديد الغفلة في غير ذلك من أموره، وكان حياً في الدولة العامرية..).

وقد نقل الضبي في " بغية الملتمس"(ص ١٢٦) هذه الترجمة عن الحميدي كما هي، وعند كليهما أحمد بن الحباب- بالحاء- لابالجيم وهما يرتبان اسم الأب أيضاً على حروف المعجم، وقد أورداه بعد أحمد بن جهور، وبعده أحمد حمرون، ثم أحمد بن الحسن، ثم أحمد بن حازم مما يدل على أنه عندهما: أحمد بن الحباب بالحاء، إن كان هناك رجل يحمل هذا الاسم، وإلا فالذي يظهر:

---

(١) انظر: ابن الفرضي(١/٤٢)، والمدارك(٥/١٧٤) ط المغرب، وقد سقطت ترجمة هذا الرجل من مطبوعة بيروت، وانظر أيضاً: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير(١/٢٥٣)، وتذكرة الحفاظ(٣/٨١٥)، وتوجد ترجمته أيضاً في: جذوة المقتبس (١١٣)، وبغية الملتمس(١٦٣)، والديباج المذهب(٣٤)، وطبقات الحفاظ للسيوطي(٣٣٩)، وفي غيرها من المصادر.

١ - أنّ الحميدي اختصر نسب هذا الرجل وترجمته، كعادته ممن يترجمهم في كتابه، نظراً للعذر الذي أبداه في أوله من أنه ألفه في بغداد بعيداً عن مصادره المغربية، ومعتمداً على حفظه.. إلخ، ولذلك فهو لم يذكر تاريخ وفاته ، مكتفياً بالإشارة إلى أنه كان حيّاً في الدولة العامرية.

٢ - أنّ الضّبّي لم يكلّف نفسه البحث عن هذا الرجل، وتبع الحميدي على تقصيره، لأن الضبي اعتمد على أكثر ما ذكره الحميدي، كما قال في مقدمة كتابه " بغية الملتمس ".

٣ - أنّ هذا الرجل هو: أحمد بن عبد العزيز بن فرج بن أبي الحُباب النحوي صاحب أبي علي القالي وتلميذه الملازم له، المتوفى سنة أربعمائة.

وقد ترجمه ابن بشكوال في " الصلة " (١٩)، والسيوطي في "بغية الوعاة" (١٤٠) نقلاً عنه ، ولابأس من إيراد نبذ من كلام ابن بشكوال، قال: (أحمد بن عبد العزيز بن فرج ابن أبي الحباب النحوي من أهل قرطبة، يكنى أبا عمر، روى عن أبي علي البغدادي ولزمه وكانت له منه خاصة.. كان من جلّة شيوخ الأدب، عالماً باللغة والأخبار، حافظاً ضابطاً لها، وكان ينسب إلى غفلة، إلا أنه كان ثقة ضابطاً... توفي سنة أربعمائة... وكان معلّمَ المظفر عبد الملك بن أبي عامر....).

ولعل تعليمه للمظفر بن أبي عامر هو الذي أذكر الحميدي بأنه كان حيّاً في الدولة العامرية، ولو أن للحافظ ابن حجر أُنساً بأحداث

المغرب وتاريخه واهتماماً بمجريات الأمور فيه، لنتذكر أن المنصور ابن أبي عامر الذي تنسب إليه الدولة العامرية، استولى على الحكم في حدود ٣٧٠ أي بعد وفاة ابن الحباب الحافظ بنحو الخمسين سنة.

وسواء كان هذا الذي ترجمه ابن بشكوال هو مَعْني الحميدي أو غيره، فلا يجمع من ذكره الحميدي بابن الجباب الحافظ إلا التقارب في رسم الحاء والجيم، ويكون استدراك ابنِ حجر أحمدَ بن الجباب - بالجيم- على الذهبي حيث لم يذكره في " الميزان" غير صواب، لأنه بإجماع مؤرخيه في غاية الحفظ والإتقان والنباهة، قال ابن الفرضي: (كان إمامَ وقته غير مدافع في الفقه والحديث والعبادة).

وقال ابن لبابة: (لا أعرف أحداً يقع عليه اسم عالم بالأندلس إلا أحمد بن خالد)، وقد بالغ الأندلسيون في الافتخار به وفضلوه على شيخ الحرم المكي أبي سعيد ابن الأعرابي، ففي " المدارك": (قال ابن أبي الفوارس :وقد سئل عن أحمد وابن الأعرابي فقال: رأيتُ الرجلين فما كان يصلح عِنْدي ابنُ الأعرابي أن يكون غلاماً لابن خالد!)، ومع تشدد الأندلسيين في نقد الرجال - وعلى الأخص محدثوهم - يكون من المُلْفِتِ للنظر - حقاً- أن يسودوا رجلاً مغفلاً ؛ فضلاً عن أن يكون شديد الغفلة حسب قول الحافظ ابن حجر رحمه الله.

وحيث اتضح أنّ التهمة بشدة الغفلة تخص النّحْوي لا المحدث، فالمحدث لم يسلم من طعن الأندلسيين على عادتهم في التجريح، إلا أن

الإمام ابن عبد البر اعتبر جرحه غير مؤثر ولامعتبر عند أرباب هذا الشأن، حيث ذكر في فتواه التي كتبها مدافعاً عن نفسه في مواجهة أهل بلده الذين تكلموا فيه هو نفسه لقبوله جوائز السلطان:

(...ولأحمد بن خالد فقيه الأندلس وعالمها في ذلك كتاب حمله على وضعه وجمعه طعنُ أهل بلده عليه في قبوله جوائز عبد الرحمن الناصر،إذ نقله إلى مدينة قرطبة وأسكنه داراً من دور الجامع وأجرى عليه الرزق من الطعام والإدام والناض، وله ولمثله في بيت المال حظ..)(١)

والمهم أن أحمد بن الحباب أو ابن أبي الحباب الذي رماه ابن حزم وغيره بالغفلة الشديدة هو غير أحمد بن خالد الجباب الحافظ المجمع على ضبطه وإتقانه، وأن الحافظ ابن حجر - رحمه الله- وهم في جعل الرجلين واحداً.

ويقارب هذا الوهم على نحو ما :

* * *

(١) انظر نص الفتوى تمامها في "نفح الطيب" (٢١٩/٤)بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

النمـوذج الثـالث:

فقـد قـال الحافظ في " اللسـان " أيضاً (٣/٣٥١ رقـم ١٤٢١):

(عبد الله بن محمد بن سَهْل العبدَريّ الدورقي، سمع ببلده وغيرها عن جماعة، منهم: أبو عبد الله بن مطروح، وعتيق بن علي وابن المَوّاق، وأبو الحسن ابن كوثر، وابن زرقون، في آخرين، وبالاسكندرية عن أبي الطاهر بن عوف الخطيبي. قال ابن عبد الملك: كان فقيهاً عارفاً بالشروط، دريا بالفتوى، أديباً ممتع المجالسة، قال: كانت بينه وبين ابن الأبّار منازعة ومناقضة، فنال منه ابن الأبار، ونسَبَه إلى الكَذب، وكان استقضي بدانية، ثم صُرف بابن الأبار، ثم عُزِلَ ابن الابار وأعيد ابن سهل، ثم صرف ومات في ذي القعدة سنة خمس وثلاثين وستمائة).

هذه الترجمة التي صاغها الحافظ ــ رحمه الله ــ على هذا النحو، الذي يبدو في ظاهره سليماً مترابطاً منسجماً، تُعَدّ من أغرب ماوقفت عليه من التراجم خلطاً وتشويشاً وفقد ترابطٍ وانسجام، سواء من حيث اسم ونسب المترجم له، أو من حيث مضمون الترجمة والأحداث الواقعة في إطارها.

وقد لايتحمل الحافظ ابن حجر وزرَ هذا الخَلْط وحده، بل قد يشاركه ابن عبد الملك، أو أحد نساخ كتابه، إذ يمكن أن نسخة " الذيل والتكملة " التي نقل منها الحافظ هذه الترجمة كان بها تحريف أو

نقص أو تدخل ترجمة في أخرى أو غير ذلك من الآفات ، كما تقدم في المدخل، وإلا فعبد الله بن سهل العبدري الدورقي الذي ترجمه ابن حجر على النحو الذي رأينا إما أن يكون شخصاً آخر غير هذا المترجم أو غير موجود بالمرة، لأن المعروف بالأوصاف المذكورة في الترجمة وأسماء أولئك الشيوخ، وبتاريخ الوفاة اسمه: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي يحى ابن محمد بن مطروح التجيبي من أهل بلنسية، وكنيته أبو محمد.

هكذا أورده ابن الأبار في "التكملة"(٢/٨٩٩) وابن الزبير في "صلة الصلة" حسبما نقله عنه السيوطي في "بغية الوعاة"(ص ٢٨٩)، ومن المؤسف أن القطعة المطبوعة من الجزء الرابع من " الذيل والتكملة " لابن عبد الملك، وهي التي تحوي تراجم من اسمه عبد الله فقد منها جزء كبير، حيث انتهى الموجود منها بعبد الله بن سعدون التميمي(ص ٢٤٣)، ثم أضاف المحقق تراجم من قطع أخرى بدئت بعبد القاهر لتكميل الجزء، فيكون اسم كل من عبد الله بن محمد بن سهل وعبد الله بن محمد بن عبد الله مفقوداً فيما فقد، فلم يمكن الوقوف على نقل ابن حجر في مصدره الأصلي، ومع ذلك فما عند ابن الأبار وابن الزبير بالإضافة إلى عدة قرائن أخرى يكفي - إن شاء الله - لإزاحة الوهم المنوه عنه سابقاً، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:

أولاً : بدأ ابن حجر ترجمة الرجل هكذا: (عبد الله بن محمد بن سهل العبدري الدورقي، سمع ببلده وغيرها عن جماعة، منهم: أبو عبد الله

ابن مطروح، وعتيق بن علي وابن المواق، وأبو الحسن ابن كوثر، وابن زرقون في آخرين، وبالاسكندرية عن أبي الطاهر بن عوف الحضرمي).

والذي يظهر أن أبا عبد الله ابن مطروح الذي جعله ابن حجر أحد شيوخ عبد الله بن سهل الدورقي هو ابن سهل نفسه- إن كان هناك من اسمه عبد الله بن سهل – وابن مطروح إنما هو تكملة لاسمه ونسبه تحرف على الناسخ عندما طال تعداد الآباء، فجعل ابن مطروح من شيوخه، إذ اسم ابن مطروح كما تقدم: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي يحيى التجيبي، وكنيته أبو محمد: لا أبو عبد الله كما ذكر الحافظ، إذ من النادر أن يكنى عبد الله بأبي عبد الله، وقد كنى كل من ابن الأبار وابن الزبير ابنَ مطروح بأبي محمد، وسيأتي أن ابن الأبار روى عنه، وقد ذكر ابن عبد الملك في " الذيل والتكملة " في شيوخ ابن الأبار: أبوي محمد: ابن عبد الله بن مطروح وابن محمد النامسي.

والدليل على أن الشخصين واحد:

١ – عَدَّدَ الحافظ ابن حجر من شيوخ ابن سهل بعد ابن مطروح: عتيق بن علي، وابن المواّق، وأبا الحسن بن كوثر، وابن زرقون، في آخرين، وبالاسكندرية أبا الطاهر بن عوف الحضرمي.

وذكر ابنُ الأبار نفس هؤلاء في شيوخ ابن مطروح، حيث عد: أبا بكر عتيق بن علي القاضي، وأبا عبد الله بن زرقون، وأبا الحسن بن كوثر، وأبا الطاهر ابن عوف، أجازه من الاسكندرية.

٢ - المصادر التي ترجمت لابن الأبار والتي أمكن الوقوف عليها لم تشر إلى توليته لقضاء دانية؛ لأنه تولى هذا المنصب مدة قصيرة لم تستأثر باهتمام مؤرخيه، وقد شغلت تلك المصادر بالمهم من ترجمته عن تلك المدة الوجيزة التي تولى فيها قضاء ناحية غير ذات أهمية ـ آنذاك ـ زيادة على قصر مدتها، والمصدر الوحيد الذي أشار إلى توليته للقضاء - باستثناء نقل ابن حجر عن ابن عبد الملك ـ هو ابن الأبار نفسه، حيث قال في ترجمة عبد الله بن مطروح من " التكملة ": (وولي بآخر من عمره قضاء دانية ثم صرف بي عندما قلدت، فذلك في شهر رمضان سنة ٦٣٣ ، ثم أعيد إليها بعد ذلك لما استعفيت منه).

فإذا عرفنا أن ابن مطروح توفي سنة ٦٣٥ ظهر أن المدة التي تبادلا فيها هذا المنصب لاتتجاوز السنتين، وربما كان نصيب ابن الأبار منها أقل من سنة، لأنه صُرف آخر مرة بابن مطروح، وابن مطروح نفسه مات مصروفاً عن القضاء.

ومن البعيد أن يكون هناك شخص ثالث اسمه عبد الله بن سهل الدورقي بادلهما هذا المنصب في ذلك الظرف الوجيز، لأن ذلك أمر يستحق التنويه، وقد عرف ابن الأبار بالدقة في سرد حوادث منطقته حتى عده المؤرخون المصدر العمدة لتاريخ شرق الأندلس في زمانه، فإذا كان ذلك شأنه بالنسبة إلى مايدور حوله من أحداث، فكيف بما يخصه هو ويكون طرفاً فيه يسرده على ذلك النحو المبتور، ثم لايترجم لابن

سهل المنافس الثالث في " التكملة " ولايورد له فيها ذكراً أصلاً ؟!

ولايمكن أن يقال: إن قصة تولية ابن الأبار لقضاء دانية تكررت بعد هاتين السنتين، فيكون ابن سهل جاء بعد ابن مطروح؛ لأن سلسلة الأحداث التي وقعت بعد سنة ٦٣٥هـ التي توفي فيها ابن مطروح تمنع من افتراض ذلك، فقد ذهب ابن الأبار في سفارة إلى أبي زكريا الحفصي بتونس عند حصار بلنسية سنة ٦٣٥هـ وبعد عودته بيسير سقطت المدينة أي في سنة ٦٣٦هـ، فغادر الأندلس في تلك السنة بصفة نهائية عن الأندلس، [illegible] وتولى كتابة إلى أن توفي سنة ٦٤٨هـ.

وأيضاً فإن دانية كانت في ذلك الوقت تابعة لبنسية ومن أعمالها، وحيث سقطت العاصمة واستسلم أميرها أبو جميل زيان وكتب ابن الأبار نفسه وثيقة الاستسلام فلم يبق مجال لتوليته قضاء ولاغيره.

والمرجح أن ابن الأبار تولى قضاء دانية من رمضان ٦٣٣ هـ إلى أواخر السنة أو أوائل سنة ٦٣٤ هـ ثم رقي إلى منصب الوزارة والكتابة للأمير، وخلفه في منصب قضاء دانية، شيخه وصديقه أبو محمد ابن مطروح؛ وأما ابن سهل فلم أجد له مجالاً للذكر هنا.

يزيد ماتقدم وضوحاً وبياناً:

٣ - أن ابن حجر قال عن ابن سهل:(توفي في ذي القعدة سنة ٦٣٥هـ)، وقال ابن الأبار عن ابن مطروح:(توفي ببلنسية مصروفاً عن

القضاء، عند المغرب من ليلة الجمعة التاسع لذي القعدة سنة ٦٣٥هـ والروم محاصرون بلنسية).

وهذا ماذكره ابن الزبير أيضاً، فهل يُشك بعد هذا في أن ابن سهل وابن مطروح هما شخص واحد؟! لأنه لو فرض أنهما اتفقا في الاسم: عبد الله بن محمد، وفي أسماء الشيوخ، وفي تقلد نفس المنصب، في نفس السنة، مبادلين نفس الشخص وهو ابن الأبار وماتا على نفس الهيئة إذ كل منهما مات مصروفاً عن القضاء: فمن البعيد جداً أن يموتا في نفس الشهر من نفس السنة حتى ولو كانا توأمين من النوع الذي يتأثر أحدهما للآخر تأثراً كاملاً فيتألم لألمه ويضحك لضحكه.. إلخ، لأن الموت وتولية القضاء والصرف عنه: أشياء خارجة عن إرادتهما.

ثانياً: قال ابنُ حجر عن ابن سهل: (كان فقيهاً عارفاً بالشرط دريّاً بالفتوى، ممتع المجالسة).

وهذا ماوصف به ابنُ الأبار ابنَ مطروح، حيث قال:

(وكان فقيهاً، عارفاً بالأحكام، عاكفاً على عقد الشروط، من أهل الشورى والفتيا، أديباً، شاعراً، مقدماً، فكهاً).

ثالثاً: ثم ذكر ابن حجر طعن ابن الأبار في ابن سهل وتكذيبه إياه حيث قال:

(كانت بينه وبين ابن الأبار منازعة ومناقضة، فنال منه ابن الأبار، ونسبه إلى الكذب....).

ويمكن القول هنا: إن كان المقصود بطعن ابن الأبار هذا شخصاً اسمه عبد الله بن سهل العبدري تداخلت ترجمته - في نسخة الحافظ من " الذيل والتكملة " - مع ترجمة ابن مطروح، فهذا ممكن.

أما إن كان المقصود هو ابن مطروح، فنص ابن الأبار في ترجمة الرجل - كما سيأتي قريباً - يُبعد ذلك.

على أنه لايستبعد أيضاً -رغم الخطأ الواقع في اسم الشخص- أن يكون المقصود هو ابن مطروح، وأن يكون ابن عبد الملك قصد غمز ابن الأبار بطعنه على من نافسه القضاء ؛ لأنّ ابن عبد الملك يتساهل في نقل الطعون كما بينته بتفصيل في موضع آخر، وأن يكون وهم الحافظ- رحمه الله -محصوراً في نقل الاسم على سبيل الغلط. وأما مضمون مانسبه ابن عبد الملك إلى ابن الأبار فصحيح، وهو احتمال وارد لأسباب ليس هذا موضع بسطها، ومع هذه الاحتمالات فالمحقق أن ابن الأبار لم يطعن في ابن مطروح ولا كذبه، بل وصفه بالصدق وروى عنه واستجازه أكثر من مرة، وها هو ذا نص كلامه في " التكملة"(٨٩٩/٢):

(... كان صدوقاً في روايته، سمعت منه حكايات وأخباراً وأنشدني لنفسه ولغيره كثيراً، وأجاز لي غير مرة جميع مارواه وأنشأه، وروى عنه بعض أصحابنا).

ومعروف عن ابن الأبار أنه كان متشدداً في الرواية عن الشخص إلا إذا كان في الذروة العليا من العدالة والضبط، وقد رأينا فيما تقدم في

التمهيد أنه تحامى الحافظ الكبير أبا العباس النباتي لأنه قيل فيه: (وغيره أضبط منه)، وكثيراً ماتجده في " التكملة" يفيض في الثناء على شخص، ثم يقول: لقيته واجتمعت به ولم آخذ عنه ولا استجزته: مع حرصه الشديد على الرواية، ومن الأعلام الذين اجتمع بهم ولم يرو عنهم هؤلاء الذين ذكرهم ابن عبد الملك نفسه في ترجمته من " الذيل والتكملة" في الجزء ٦ ص ٢٥٧ حيث قال:

(ورأى من أكابر أهل العلم طائفة ولم يأخذ عنهم، منهم: أبو أحمد جعفر بن عبد الله بن سيد بونه الخزاعي، وأبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن يغمور، وأبو بكر ابن جابر السقطي، وصحبه، وأبو الحجاج ابن محمد بن طلموس، وسايره مرات، وأبو الحسن بن محمد بن أبي عشره، وابن محمد القسطلي، وأبو الحكيم عبد الرحمن بن عبد السلام بن برجان، ويوسف بن عياد المليانى، وأبو عبد الله ابن أحمد بن مسعود بن صاحب الصلاة، وابن يخلفتن الفازازي، وأبو الفتوح بن عمر فاخر، وأبو القاسم الطيب بن محمد العتقي: وأبو محمد ابن ادريس بن شق الليل، وعبد الحق ابن عبد الله بن عبد الحق).

فكيف لا يأخذ عن هؤلاء وأمثالهم، من أكابر أهل العلم وثقاتهم، ومنهم من صحبته ولازمه، ومنهم ومن غيرهم من أثنى عليه في كتابه " التكملة" ثم يأخذ عن رجل وصفه هو نفسه بأنه كذاب؟! مع العلم بأن وصف الكذب هو أحط أنواع الجرح، بل لم يكتف بالأخذ عنه مرة

واحدة، وإنما استجازه عدة مرات كما ذكر.

ويقال لابن عبد الملك - إن كان قصده هو غمز ابن الأبار بهذا الكلام:

إنه نعت ابن الأبار في كتابه" الذيل والتكملة "، بأنه: (كان آخر رجال الأندلس براعة وإتقاناً وتوسعاً في المعارف وافتناناً، محدثاً، مكثراً، ضابطاً، عدلاً، ثقة، ناقداً، يقظاً).

والمنطق السليم يقتضي أن مَنْ كان بهذه المثابة من اليقظة والنقد والافتنان، بله الثقة والعدالة، وحدث أن رقي من منصب صغير كقضاء بلدة صغيرة إلى الوزارة والاختصاص بالأمير ألاّ يبقى متشوقاً إلى ذلك المنصب، فضلاً عن أن ينزل إلى درك الظن على مَنْ خلفه فيه ورميه بالكذب المجانب للإيمان، فهذا من شأن مطلق الناس إلا الشواذ فضلاً عن العقلاء، فضلاً عمّن يتصف بتلك الأوصاف التي أضفاها عليه ابن عبد الملك.

* * *

النموذج الرابع:

قال الذهبي في " الميزان " (١/ ١٠٠ رقم ٣٨٨):

(أحمد بن سعيد الهمداني الأندلسي، عن قاسم بن أصبغ، وَهَّاه القاضي عياض).

وقال ابن حجر في " اللسان "(١/ ١٧٦ رقم ٥٦٤)، متمماً كلام الذهبي:

(وهذا يعرف بابن الهندي، قال القاضي: كان أوحد عصره في عقد الشروط، ولم يكن بالمقبول القول ولا المرضي في دينه، وهو آخر من لاعن زوجته بالأندلس، روى عن قاسم بن أصبغ ووهب بن مسرة، مات سنة: تسع وتسعين، وثلاثمائة عن ٩٩ سنة).

وهذا الرجل لم يوهنه القاضي عياض، ولا طَعَن فيه أحد من أئمة الحديث بالأندلس، بل هو عندهم موثق، والذي تكلم فيه هو أبو مروان ابن حيان المؤرخ الأندلسي الشهير، والقاضي عياض إنما هو ناقل

لكلامه فقط، وليس هو المخرج له.

ولا بأس من ذكر نبذة من ترجمة ابن الهندي ليزداد الأمر وضوحاً:

فهو أحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمداني أبو عمر ابن الهندي من أهل قرطبة: وهو صاحب الوثائق المشهورة المتداولة بين الناس قديماً والمعروفة بـ: "وثائق ابن الهندي".

ولد سنة ٣٢٠هـ وتوفي سنة ٣٩٩هـ عن تسع وسبعين سنة لا عن ٩٩ سنة، روى عن قاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، وابن أبي دليم، وأبي علي البَغْدادي القالي ونظرائهم.

وكان كثيرَ الحديث، حافظاً للأخبار، وخاصة أخبار أهل الأندلس، بصيراً بالحجة، يستشيره الناس في قضاياهم.

ورغم كثرة حديثه فتخصصه إنما كان في الفقه والوثائق، ولذلك قل اتصال الإسناد به.

قال الحافظ محمد بن أحمد بن مفرج: (قرأت على أبي عمر ديوانه في الوثائق ثلاث مرات، وأخذته عنه على نحو تأليفه له، فإنه ألف أولاً ديواناً مختصراً، من ستة أجزاء فقرأتها عليه، ثم ضاعفه وزاد فيه شروطاً وفصولاً وتنبيهات، فقرأت ذلك عليه أيضاً، ثم ألف ثالثة، واحتفل فيه، وشحنه بالخبر والحكم والأمثال، والنوادر والشعر والفوائد، والحجج فأتى الديوان كبيراً، واخترع في علم الوثائق فنوناً وألفاظاً، وفصولاً وأصولاً،

وعقداً عجيبة، فكتبت ذلك عنه وقرأته عليه)[1].

وقال ابن عفيف فيما نقله عنه ابن بشكوال: (ونفع الله بكتابه المسلمين). وهو آخر من لاعن زوجته بالمسجد الجامع بقرطبة سنة ٣٨٨هـ فعوتب في ذلك وقيل له: مثلك يفعل هذا ؟ فقال: أردت إحياء سنة. وقد نقل القاضي عياض في " المدارك "[2] عن أبي مروان ابن حيان قوله فيه:(ولم يكن بالمرضي في دينه ولا بالمقبول قوله، عديم المروءة، وذُكِرَتْ فيه أشياء منكرة).

وقد يكون هذا تحاملاً من ابن حيان لايعرف سببه، أو هو ناتج عن تشدد الأندلسيين ومعاداتهم لكل مَنْ يخالف مألوف بلدهم، وإلا فلو كان الرجل يتصف بأقل من هذا الذي ذكره ابن حيان لاكتشفه الحافظ ابن مفرج الذي رافقه في مراحل تأليف كتابه، ورواه عنه وقرأه عليه مرحلة مرحلة. وذلك يستدعي مخالطة وملازمة، وابن مفرج أحدُ نقاد هذا الشأن البصراء النابهين المتشددين، وقد اكتشف أمر أناسٍ كادَ غيره يغتر بهم لولا دقته في النقد، كما بينت ذلك في بحثي عن " الجرح والتعديل" في المدرسة المغربية للحديث، فلو رآى منه شيئاً مما رماه به ابن حيان لكان أولَ مَنْ طعن عليه كما فعل مع غيره، وقد وجدنا منه خلاف ذلك، فقد أثنى عليه وعلى ابتكاره، وافتخر بمرافقته في تأليف الكتاب، ورواه عنه.

---

(١) ابن بشكوال في الصلة (١/٢٠) نقلاً عن مفرج.

(٢) انظر: المدارك ط. بيروت (٩/٤٦٤).

وهذا الحافظ الناقد البصير أبو القاسم ابن بشكوال يثني على الرجل ويطريه، ويصف علمه وديانته وأخلاقه، ثم ينقل وفاته عن ابن حيان دون أن يتعرض لما ذكره فيه من طعن، مما يدل على أنه غير مقتنع بما ذكره ابن حيان ولا موافق له على رأيه.

والمؤاخذة على الحافظين الذهبي وابن حجر هنا، إنما هي في نسبتهما الطعن إلى القاضي [illegible] أن الرجل مجروح عند المحدثين، مع أن الأمر بخلاف ذلك، أما لو نسباه إلى صاحبه أبي مروان ابن حيان المؤرخ فإن الأمر يختلف اختلاف ما بين ابن مفرج وابن بشكوال وعياض: من ناحية النقد الحديثي، وبين أبي مروان ابن حيان، إذ لكلٍّ منهجه في تقويم الرجال، ومنظوره الخاص إلى الأشخاص.

* * *

النموذج الخامس:

قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (١٤٤/٣ رقم: ٥٠٧):

(شريح بن أحمد بن شريح الرعيني المسند المقري المشهور، مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة، وله ثمان وثمانون سنة، وقد كبر وخرف، قاله القاضي عياض).

ويفهم من كلام الحافظ -رحمه الله- أن الرجل ضعيف، وأن الذي ضعفه هو تلميذه القاضي عياض حيث رماه بالخرف نتيجة الكبر، وعليه فيما يخص هذا الرجل ملاحظتان:

الأولى: أنّ شريح بن أحمد الرعيني ليس هو هذا الذي ذكره القاضي عياض في مشيخته، بل هو جده، وشيخ عياض المقصود بالترجمة اسمه: شريح بن محمد بن أحمد بن شريح الرعيني.

الثانية: إجحافه في ترجمته إجحافاً يخلّ ببيان المقصود من حاله، فماذا بعد الكبر والخرف؟ هل حدّث أو أقرأ في تلك الحال؟ هل ثبت أخذ أحد عنه فوقف على تخليط او تلقين أو خطأ مما يلزم المخرفين – عادة – فتُطْرَح رواياتهم ؟!

هذا ما لم يبينه الحافظ ولا عرّج عليه، مع أن بيان أمره بعد الخرف موجود في نفس مشيخة القاضي عياض التي اقتصر منها على نقل الخرف وحده، ومعلوم عندهم أن التنبيه على مابعد الخرف يعد من آكد

الواجبات، بل هو الغاية من ذكر الرجل في كتب الضعفاء، وذلك حتى يميز ماحدّث به في حال انتباهه فيقبل - إن كان ثقة - وما حدث به في حال خرفه فيترك، أو لزم داره وترك التحديث عندما كبر واختل فتقبل روايته على الإطلاق، كما حدث لكثير من الرواة.

وكلّ ترجمة لمن عطله الكبر تخلو عن مثل هذا البيان فهي ناقصة وغير ذات جدوى.

والرجل بعد ذلك إمام كبير وهو أحد رجالات الأندلس المبرزين في القراءات والحديث، وإليه كانت الرحلة في القراءات وعلوم القرآن، وعدّه أبو بكر ابن خير في "فهرسته" أول شيوخه على الإطلاق، وقد بقي خطيباً لإشبيلية خمسين سنة دون أن يقطع التحديث والإقراء، فكثر تلامذته والآخذون عنه، ولم يغمزه أحد قط بكلمة.

أما قضية تخريفه وكبره فقد أشار إليها القاضي عياض في "الغنية" عرضاً، ومع ذلك بيّن أنه لزم داره ولم يحدث أو يقرىء بعدها، حيث قال [1]:

(...وولي خطة قضاء إشبيلية سنين، ولم يقطع الإقراء والأخذ عنه في تلك المدة، إلى أن صُرف، فلزم الإقراء والإسماع والقيام بالخطبة والصلاة، إلى أن أقعده الكبر عن ذلك، ولم يقدر على التصرف ولزم داره

---

(١) الغنية ورقة ٦٣ مصورة عن مخطوطة بالخزانة العامة .

فاستخلف على الصلاة إلى أن عطله الكبر والخرف).

فأفاد أنه انقطع عن الإقراء والإسماع حينما أقعده الكبر ولم يقدر على التصرف، وقبل أن يخرف: ومن باب أولى أن لا يحدث ويقرىء بعد الخرف، وبذلك لم يرو عنه في تلك الحال: ولا حُفظ عنه خطأ ولا تخليط، ولعله لأجل هذا لم يذكره الذهبي في "الميزان"؛ لأنه لا تترتب فائدة على ذكره في كتب الضعفاء [1].

* * *

(١) انظر ترجمته في " الصلة " لابن بشكوال (٢/٥٢٣)و " الغنية " للقاضي عياض (ورقة ٦٣ مخطوطة الخزانة العامة بالرباط)، و"بغية الملتمس " (ص٣٠٥) ، و" فهرست ابن خير " باب تسمية الشيوخ الذين رويت عنهم ...إلخ(ص ٤٥٦)، و "غاية النهاية " لابن الجزري (١/٣٢٤).

خاتمة

وبعد [illegible] في هذه النماذج مع الإمامين الذهبي وابن حجر فلأنهما يعتبران بدورهما نموذجين لحفاظ المشرق ونقاده، نظراً لاعتنائهما وموسوعيتهما وتمكنهما في باب معرفة الرجال مما لم يتم لغيرهما التمكن منه أو الوقوف عليه.

ومع ما وُهبا من ذكاء ونباهة وتيقظ، وحاسة نقدية فذة، وما وُفقا إليه من استخدام بارع لقواعد الفن الموضوعة للتمييز بين المشتبه والمتماثل والمتداخل والمشكل بالنسبة إلى رجال المشرق إلى حَدٍّ يدعو إلى التقدير والإعجاب والإكبار، نجد واقعهما هو مارأينا بالنسبة إلى رجال المغرب.

فالحافظ ابن حجر، **وهو مثال الباحث المتعمق الصبور على استنطاق المصادر واعتصارها، والدؤوب على المقارنة والاستنتاج، والنفس الطويل في تتبع مظان الحلول لأعوص المشاكل، الموفق في التوفيق بين مايبدو في غاية التناقض والتعارض**، حينما وجد في " الذيل والتكملة" ترجمة لرجل اشترك مع ابن الأبار في حَدَثٍ، وكان ابن الأبار

طرفاً فيه، لم يكلف نفسه الرجوع إلى " تكملة ابن الأبار"وهو المظنة الأصلية للتحقق من الحدث وما ترتب عليه، باعتبار مؤلفه أحد أطراف الحدث، مع أنه ينقل عنه ويعتمده في غير ذلك، فإذا كان هذا شأن الذهبي وابن حجر، فكيف نتصور من دونهما من المشارقة الذين يتناولون تاريخ المغرب والمغاربة، أو يُقوّمونَ أحداثه وحوادثه ؟!

وفي محصلتي جملة وافرة من أوهامهما وأوهام سواهما من المشارقة في أحوال المغرب وأهله، لعل الله يوفقني فأبرزها في كتاب خاص.

ولولا الخوف التطويل لأزحت النقاب عن وَهم وقع فيه جمهور كبير من علماء المشرق، حيث صدّقوا مضمون المحضر الذي قيل إنه أخذ بالمغرب والأندلس ضد أبي الخطاب ابن دحية، وردّدوه في كتبهم، ولبيّنتُ زيف ذلك المحضر بأدلة مقنعة لاتدع مجالاً لقبوله أو اعتباره، ولعلي أفرد للحديث عنه مقالاً مستقلاً، لأن الحديث عنه متشعب، والكلام فيه يستدعي طولاً.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

المحتويات